A

March 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة السابعة والعشرون

برازافيل، الكونغو، 23–27 أبريل/نيسان 2012

تطبيق نموذج "الحفظ والتوسّع" لتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل في أفريقيا

المقدمة ومعلومات أساسية

1– واجه العالم، في أعقاب دوامة أزمتي أسعار المواد الغذائية اللتان شهدهما عامي 2007–2008 و 2010، بلوغ عدد الجائعين ما يناهز مليار شخص وتوقع زيادة عدد سكانه بنسبة 40 بالمائة في العقود الأربعة المقبلة. وبرزت الحاجة إلى زيادة إنتاج المواد الغذائية بنسبة تتراوح بين 60 و 70 بالمائة في جميع أنحاء العالم وبما يعادل 100 بالمائة في البلدان النامية. وسيتعين تحصيل 80 بالمائة من زيادة الإنتاج من الأراضي التي هي في طور الإنتاج حالياً.

2– ويواجه المزارعون، لدى زيادة إنتاج المواد الغذائية، مجموعة من التحديات المعقدة تشمل انخفاض توفر الأراضي والتنافس على الأراضي والمياه، وتدهور الموارد (كقلة خصوبة التربة) وندرة الطاقة (التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات والإنتاج والنقل)، والتحضّر (الذي يؤثر على توفر العمل والطلب على المواد الغذائية)، فضلاً عن تغيُّر المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد تقلبها.

3– وثمة حاجة إلى تغيير في النموذج المتبع وذلك للتشجيع على زيادة اعتماد نظم الأغذية والزراعة الإيكولوجية المستدامة والتحول من الممارسات الزراعية الحالية إلى نُظم زراعية أكثر استدامة، تكون قادرة على ضمان زيادة الإنتاجية وحماية الموارد الطبيعية وتعزيزها.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

4- وقد ازداد الاعتراف بضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة، كما يطالب البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في الوقت الذي عزز فيه تجدد الالتزام بتقوية الإصلاح الزراعي قضية البرامج الزراعية المستدامة التي تربط بين أطر الحد من الجوع والفقر بجداول الأعمال المتعلقة بتحسين معيشة الفقراء.

5- ويوفر مطبوع *المنظمة "الحفظ والتوسع" – دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار* (منظمة الأغذية والزراعة، روما،يونيو/حزيران 2011) الأساس لنهج متكامل يساعد المالكين الصغار على إنتاج المزيد من المواد الغذائية بشكل مستدام، وعلى تعزيز قدرتهم على مواجهة الصدمات الخارجية. ويضم المطبوع مجموعة من ممارسات وتكنولوجيات الإدارة التي ثبتت فعاليتها والتي تبيّن كيفية تطبيق النهج الإيكولوجي المتبع في إنتاج المحاصيل، استناداً إلى مبادئ ثلاثة: (1) تعزيز الإنتاجية والمردودية؛ و (2) زيادة استخدام الموارد وفعاليتها؛ و(3) الاستدامة البيئية.

مسائل تتعلق بتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل في أفريقيا

6- يحدد كل من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، والمواثيق الوطنية ذات الصلة وأطر البرامج القطرية، سياق عمل منظمة الزراعة والأغذية في بلدان القارة الأفريقية لتطبيق نهج الحفظ والتوسّع لتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل.

7- وللمنظمة تاريخ طويل في تعزيز نهج قائم على النظم في ما يخص إنتاج المحاصيل في البلدان الأفريقية بالتعاون مع منظمات المزارعين وقادة المجتمعات وخدمات الإرشاد ووزارات الزراعة وهيئات البحث الوطنية والدولية وشركاء التنمية الدوليين. وتشمل المشاكل المتناولة خصوبة التربة، وإدارة المياه، والآفات والأمراض، وتطوير سلاسل قيمة في مناطق تفتقر تقليدياً لوسائل النقل وغيرها من البنى التحتية. ويزداد الوعي بالحاجة إلى دراسة عوامل متعددة بشكل متوازٍ بغية تحقيق نتائج في مجال التكثيف تكون مستدامة من المناظير البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

8- وتنحى الأنشطة المنفذة مؤخراً نحو رؤية متكاملة للمشاكل والحلول المحتملة. وهناك ثلاثة أمثلة تشمل:

(1) نظم إنتاج محسنة تقوم على ممارسات محددة لتعزيز خصوبة التربة والاستخدام الأمثل للرطوبة المتوفرة في التربة من خلال خفض إزالة الأعشاب إلى أدنى حد ممكن واستخدام محاصيل التغطية. وغالباً ما تشكل دورات المحاصيل والممارسات المتكاملة لإدارة الأعشاب وإدارة التلقيح والآفات والإدارة المتكاملة للآفات، عناصر إضافية. مهمة.ويمكن ذكر أمثلة خاصة من أفريقيا الجنوبية كالبرنامج المتكامل للزراعة التي تصون التربة الذي ينفذ في تنزانيا، حيث تولت منظمات غير حكومية وشركاء آخرون مواصلة العمل الأولي الذي أنجزته المنظمة والذي يحظى اليوم بدعم الحكومة كموقف مرتبط بسياساتها.

(2) شكلت الإدارة المتكاملة للآفات مدخلاً إلى تطوير نظم إنتاج مستدامة. وفي حين كانت هذه البرامج تركّز في الأصل على خفض استخدام المبيدات من خلال منهجية تشاركية للمدارس الحقلية للمزارعين، فقد شملت منافعها تخفيف التلوّث البيئي وتحسين نوعية المياه. ويمكن توسيع نهج المدارس الحقلية للمزارعين لإتاحة فرص معالجة مسائل إضافية تتعلق بخصوبة التربة والبذور واستخدام المياه، فضلاً عن خسائر ما بعد الحصاد والولوج إلى الأسواق بطريقة متكاملة. ويمكن ذكر أمثلة خاصة من سبعة بلدان من غرب أفريقيا حيث استفاد مئات الآلاف من المزارعين بشكل مباشر من البرنامج المتكامل للإنتاج المستدام. وكان هذا البرنامج برنامجاً رائداً أظهر قوة النهج المتكامل للعمل على إدارة الآفات، ومراقبة نوعية المياه، وإدارة خصوبة التربة، ودورات المحاصيل واستخدام أصناف المحاصيل المحسنة، المنفذ بواسطة برنامج واسع النطاق من المدارس الحقلية للمزارعين.

(3) وتشكل إدارة الآفات والأمراض العابرة للحدود تحدياً يمكن معالجته من خلال تحسين المراقبة والإشراف على مستوى المجتمعات، وإجراء بحوث تتناول أسباب نقل الأمراض، والتواصل بشأن الاستراتيجيات الفعالة للمراقبة والتعبئة السريعة لمواجهة المرض. وثمة حاجة إلى إدارة التكثيف مع الحرص على الحد من المخاطر وبناء قدرات المجتمعات على المواجهة من خلال التنويع وتحسين الصلات بالنظم المحلية للبحوث الزراعية. وما زالت نظم الإنتاج في شرق أفريقيا ووسطها تعاني من الآفات والأمراض العابرة للحدود التي تضرب المحاصيل الرئيسية كالقمح والكسافا والموز. وشكّل تقاسم المعارف بشأن آثار المرض وكيفية التحكم به عنصراً رئيسياً في إطار الأنشطة المنفذة مؤخراً، وهو يحتل مكانة مركزية لمواصلة التقدم.

9- وتشمل المواضيع والتخصصات الأخرى التي تسهم في البرامج المتعلقة بتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل ما يلي:

(1) إدارة التلقيح؛
(2) إدارة الأعشاب؛
(3) تجميع المياه وتحسين ممارسات إدارة المياه؛
(4) التنوع البيولوجي وصون الموارد الوراثية للنباتات واستخدامها بشكل مستدام؛
(5) إدارة دورة حياة المبيدات المرتبطة بإيجاد وسائل لمراقبة الآفات، تكون أكثر مراعاة للبيئة؛
(6) توفير الدعم للاستنبات والاختيار التشاركي للأصناف وتطوير نظم البذور، بما في ذلك تنظيم القطاع؛
(7) بناء قدرات الصحة النباتية بغية الحد من أثر الآفات المرتبطة بالتجارة (ضمان وصول المنتج إلى السوق).

10- ويمكن أن تشكل هذه المواضيع، في كل حالة، "مداخل" تقوم على الاحتياجات والأولويات الوطنية، للتواصل مع أصحاب المصالح وتوسيع النقاش بشأن نهج متكامل لإنتاج مستدام للمحاصيل. وتتيح التخصصات المختلفة فرصاً مختلفة لدعم السياسات و/أو توسيع العمل. ويكمن التحدي في العمل مع الشركاء الوطنيين على مزج هذه النُهج ودمجها لأجل التركيز على الأولويات المحلية، استناداً إلى النظام الإيكولوجي الزراعي المحلي والقيود الأخرى.

11- ويشكل فهم أثر النظام الإيكولوجي الزراعي المحلي على تكثيف الإنتاج ومساهمته فيه، نواة هذا العمل المتكامل. ومن المواضيع التي يتكرر ذكرها، الحاجة إلى تعزيز فعالية استخدام الموارد إلى أقصى حد، إذ أن الاستخدام الجائر قد يضرّ بالبيئة (إن لوحظ في النوعية الرديئة للمياه، أو في انخفاض خصوبة التربة أو خصائص التسرب، أو انخفاض التنوع البيولوجي). ويمكن في بعض الحالات، رصد نتائج مجدية على جميع الصُعد، نظراً إلى أن الحد من الاستخدام الجائر يدخر أموال المزارعين ويحد في الوقت عينه من الأثر على البيئة ويحافظ على مستويات الإنتاجية.

12- ومن الواضح أن الشراكات أساسية. فالمنظمة نجحت، في أفضل الحالات، في إنشاء تحالفات فعالة تشمل المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والحكومات وغيرها من الجهات، حول توافق على النُهج الواجب إتباعها لحل المشاكل. ولا تتولى المنظمة مراقبة التنفيذ لكنها تسعى إلى ضمان دراسة كاملة لجميع الخيارات والمقايضات، ويمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً لضمان النوعية والمراقبة والتقييم واستعراض البرنامج الاستراتيجي.

13- وستنخرط المنظمة في برامج لاستخلاص الدروس والقياس في الفترة 2012ـ 2015، بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. ويهدف البرنامج إلى تحديد عوامل التكثيف المستدام استناداً إلى المشاريع والبرامج القائمة، وصياغة التوجيهات والمناهج ومواد التدريب لمساعدة البلدان على صياغة برامج تكثيف أكثر ملاءمة. وتُشجَع البلدان الأفريقية الشريكة الراغبة في العمل على تطوير برامجها الخاصة لتكثيف إنتاج المحاصيل، على المشاركة في مجموعة من الأنشطة الرائدة.

14- وثمة حاجة، في البلدان المهتمة بتطبيق نهج الحفظ والتوسّع، إلى الدفع بالنقاش إلى أبعد من هذه المداخلات التكتيكية وجعله يشمل نظرة إستراتيجية عامة. وهناك حاجة إلى تحديد المقايضات والخيارات واتخاذ خيارات إستراتيجية. ويمكن حينها تطوير برامج طويلة الأمد للتكثيف المستدام، تضم المزارعين وتشمل آفاق الأبحاث والمؤسسات وتضمن التوازن بين العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في صياغة البرنامج.

تنفيذ نهج الحفظ والتوسّع

15- يتطلب تحويل تنفيذ نهج الحفظ والتوسّع لتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل إلى واقع في بلدان الإقليم أعمالاً منسقة بين الشركاء من القطاعات المختلفة، بما في ذلك المزارعون، ومنظمات المزارعين، والهيئات العلمية والتكنولوجية، وهيئات الاقتصاد والتسويق والهيئات الوطنية والإقليمية المعنية بالسياسيات والتشريع. وللمنظمة صلات بجميع هذه القطاعات ويمكنها تيسير العمل المطلوب داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات.

16- وتتمثل المساهمة الرئيسية للمنظمة في تنفيذ نهج الحفظ والتوسّع لتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل في ما يلي:

(1) تعزيز اعتماد نظم إنتاج للمحاصيل أثبتت جدواها وتقوم على نُهج النظام الإيكولوجي. وينبغي أن تكون الممارسات المقدمة للمزارعين قابلة للتكييف وملائمة ومستدامة وفقاً للظروف المحلية.

(2) التركيز على تقوية التربة وحمايتها للمحافظة على الموارد كالمياه والمغذيات وتجنب تآكل التربة وتدهورها لضمان استدامة إنتاج المحاصيل.

(3) دعم حماية الموارد الوراثية للنباتات وتحسينها لفائدة الزراعة في البلدان وضمان توفير أفضل الأصناف للمزارعين في الوقت المناسب.

(4) مساعدة البلدان الأعضاء على تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الاستخدام الفعال للمياه في الزراعة وجمعها والحفاظ عليها، بما في ذلك تطوير أصناف من محاصيل مقاومة للجفاف وزراعتها حيث يكون ذلك ضرورياً.

(5) توفير الإرشادات بشأن حماية المحاصيل التي تعزز الوقاية من الآفات والأمراض بواسطة نُهج متكاملة لإدارة الآفات تُعمم في جميع المدارس الحقلية للمزارعين. كما يُصار إلى دعم التنظيم الفعال لعملية ترشيد استخدام مبيدات الآفات وإدارتها وبناء القدرات لأجلها، بغية ضمان توفر المنتجات المناسبة للمزارعين في الوقت المناسب وقدرتهم على استخدامها.

(6) مساعدة البلدان على وضع آليات مؤسسية وسياسيات تدعم المالكين الصغار وتتيح لهم التوسع بطريقة أكثر استدامة وتسويق منتجاتهم بأسعار أفضل.

17- ويمكن للمنظمة توفير مساهمة إضافية من خلال زيادة تشجيع الحوار بين قطاعي الزراعة والبيئة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني، وبتنسيق وزيادة تحسين عملية تكييف الصكوك والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموجودة حالياً ذات الصلة بتكثيف الإنتاج. ولا تعمل المنظمة بمفردها بل تلعب دور وسيط وميسّر محايد لمصلحة الشركاء وأصحاب المصالح. وتتطلب مبادرات من هذا القبيل شراكات مع المؤسسات الإقليمية، فضلاً عن المراكز المختلفة التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات الوطنية للبحوث الزراعية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين.

آفاق المستقبل

18- تتوفر فرص مهمة، في إطار دعم إستراتيجية المنظمة القائمة على النتائج لصالح أفريقيا، لأجل تحديد الشركاء داخل إقليم أفريقيا الذين ينظرون بشكل فعلي في إمكانية تنفيذ برامج لتكثيف إنتاج المحاصيل. وهؤلاء الشركاء هم الأقدر على إتباع نهج الحفظ والتوسع على نطاق واسع (على مستوى نظام الإنتاج ككل، أو حتى على المستوى الوطني).

19- وينعي في إطار إعداد برامج تكثيف متكاملة تتبع نهج الحفظ والتوسع، أخذ الخطوات التالية في الحسبان:

(1) *تحليل الواضع داخل البلد* ـ إن أول ما هو مطلوب تحليل الوضع القائم. ويعني ذلك القيام مع الحكومة باستعراض المشاريع والمبادرات القائمة لتحديد تلك التي يمكن أن تسهم في برنامج التكثيف المستدام، وتحديد الأولويات الإستراتيجية (والقيود الرئيسية) للإنتاج المستدام للمحاصيل، بما في ذلك من خلال الاستناد إلى عمليات تخطيط أخرى؛

(2) *تقييم الاحتياجات* ـ بعد تحديد الأوليات الإستراتيجية، تبرز الحاجة إلى عملية تقييم مفصلة للاحتياجات، يشارك فيها أصحاب المصالح الوطنيين والإقليميين المعنيين، بغية تحديد الاحتياجات الإضافية للبلد، ضمن إطار صياغة برنامج قابل للتحقيق (بما في ذلك الاعتبارات الإدارية)، لدعم إحراز تقدم ملحوظ نحو التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل بالتآزر مع المبادرات القائمة؛

(3) *صياغة البرنامج* ـ بعد تحديد الاحتياجات ذات الأولوية، تكون الخطوة اللاحقة مساعدة البلد على صياغة برامج تكثيف أكثر استدامة. ويمكن للمنظمة أن تستند إلى الدروس التقنية والسياسية المستخلصة من الأساس العريض للعمل الذي أنجزته في أفريقيا في العقود الأخيرة.

(4) *المراقبة والتقييم* ـ ثمة حاجة إلى وضع تدابير أساسية للإنتاج (أو الاستناد إلى تدابير قائمة)، بما في ذلك تحليل الفجوة المحصولية. ومن الضروري أن يقترن ذلك بأثر بيئي واقتصادي واجتماعي، منذ بداية البرنامج، لضمان أن تكون الأهداف والغايات مفهومة من قبل جميع أصحاب المصالح وقابلة للتحقيق ضمن الجدول الزمني للبرنامج.

(5) *الاستدامة المالية* ـ ينبغي إدراج تمويل ملائم في عملية صياغة البرنامج لضمان استمرارية أهداف البرنامج واستدامتها، لا سيما حيث يمكن إقامة روابط مع الأسواق.